النهار
الخميس 25 آذار 2010 – السنة 77 – العدد 23997
14

الهيئة المنظّمة للاتصالات تردّ على نحاس: لا إمكان لعلاقة تعاقدية مع أحد

ردت الهيئة المنظمة للاتصالات على بيان وزير الاتصالات شربل نحاس، فأكدت حرصها التام على تطبيق القوانين المرعية الإجراء، وخصوصا قانون الاتصالات 431/2002 في تعاطيها مع الوزارة.

وشددت على ضرورة التعاون مع الوزارة، منوهة بجهود نحاس "في مجال دعم استقلالية الهيئة المالية والادارية وحرصه على هيبة الهيئة وحصانتها"، مشيرة الى انه "وفق أحكام قانون الاتصالات لا إمكان لدخول الهيئة بأي علاقة تعاقدية مع أي طرف آخر وإنما تشكل موازنتها عند الموافقة عليها أصولاً، المستند الوحيد الذي يرعى مصادر تمويل الهيئة لقيامها بمهماتها الرقابية والتنظيمية ومسؤولياتها المنصوص عليها في القانون، بما في ذلك اضطلاعها بمهماتها الرقابية والتنظيمية المنصوص عليها في عقود الإدارة الجديدة مع شركتي الخليوي".

وإذ اسفت الهيئة لـ"اللغط القائم حول حق الهيئة بالتوجه إلى الإعلام توضيحاً لأهدافها وخططها في خدمة قطاع الاتصالات والاقتصاد وتنفيذاً لسياسة الحكومة اللبنانية كما أوضحها البيان الوزاري"، ذكرت أنها كمؤسسة "تتمتع بالاستقلالية المالية والادارية مع خضوعها لرقابة ديوان المحاسبة، يتوجب عليها كلما كان ذلك ضرورياً لتأمين المصلحة العامة وتطوير قطاع الاتصالات وضمان حقوق الأطراف العاملة كافة وحقوق المواطنين، التوجه الى الاعلام لشرح مقاربتها للمسائل والتحديات المطروحة والمهمة لقطاع الاتصالات، وقد جاء بيان الهيئة الصادر في الربع الأول من السنة الجارية تنفيذاً لذلك".

وشكرت وزير الاتصالات على "غيرته على هيبة الهيئة وحصانتها التي تأتي تأكيداً على حرص الهيئة الشديد وممارستها المستمرة لمبادئ الشفافية في إدارتها التنظيمية والمالية".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"